QNB

البيان الضريبي
لمجموعة QNB

جدول المحتويات

مقدمة 3

المبادئ الحاكمة للبيان الضريبي 3

1. الحوكمة والرقابة 3

2. إدارة المخاطر 4

3. الشفافية والإفصاحات 4

4. الالتزام 4

5. العملاء 4

ملخص الملف

النطاق/ التغطية	مجموعة QNB
تاريخ النشر	يوليو 2026
الإصدار	3.0

مقدمة

تلتزم مجموعة QNB بجميع القوانين الضريبية المعمول بها ولديها ممارسات مناسبة لإدارة المخاطر الضريبية. تدرك المجموعة أهمية أن تكون مؤسسة تتعامل بمسؤولية مع دفع الضرائب وأن تسدد الضرائب في الوقت المناسب كجزء من التزامها بأن تكون شركة صالحة ومؤسسة مالية تتجنب المخاطر في البلدان التي نعمل فيها.

وضعت المجموعة هذا البيان الضريبي بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة.

تم تضمين المبادئ الموضحة في هذا البيان الضريبي في إطار الرقابة الخاص بـ QNB وهي تنطبق على جميع كيانات وشركات المجموعة وتعمل كإرشادات للموظفين. تتحمل لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية للمجموعة مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية للبنك، والتي تشمل التبعات الضريبية الناتجة عن عمليات الأعمال.

المبادئ الحاكمة للبيان الضريبي

- إدارة الشؤون الضريبية للمجموعة على أساس يفي بالمتطلبات الضريبية القانونية والتنظيمية المعمول بها.
- ضمان الالتزام بمقاصد وروح القوانين الضريبية في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- تعزيز سمعة QNB من خلال التحلي بالشفافية في شؤونه الضريبية مع الجمهور والمساهمين وأصحاب المصلحة والجهات التنظيمية والسلطات الضريبية.
- الامتثال للالتزامات الضريبية للمجموعة بعناية وحكمة كمؤسسة مالية تتجنب المخاطر.
- إدارة المسائل الضريبية للمجموعة بناءً على التزام QNB الأوسع نطاقاً بسلوك العمل الأخلاقي والاستدامة.

يتكون البيان الضريبي للمجموعة من ٥ أبعاد على النحو التالي:

1. الحوكمة والرقابة

تسعى المجموعة إلى الالتزام الصارم بالقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها في قطر وفي جميع البلدان الأخرى التي لدى المجموعة وجود تشغيلي فيها. وضعت المجموعة عمليات قوية لمراجعة مبادئ الحوكمة الضريبية التالية:

- اتباع القوانين واللوائح الضريبية المعمول بها في قطر وفي جميع البلدان الأخرى التي لدى المجموعة وجود تشغيلي فيها، وهذا يشمل، على سبيل المثال، تنفيذ آليات الحد الأدنى العالمي للضريبة (GMT) التي تم تبنيها من قبل ولايات قضائية متعددة وفقاً للقواعد النموذجية العالمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS) والركيزة الثانية للقواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية (GloBE) ووثائق إرشادات التنفيذ اللاحقة.
- عدم نقل الالتزامات الضريبية بشكل مصطنع من ولايات قضائية ذات معدل ضرائب مرتفع إلى ولايات قضائية ذات معدل ضرائب منخفض.
- عدم استخدام ترتيبات مصطنعة أو غيرها من أشكال التخطيط الضريبي الجريء لغرض وحيد أو رئيسي يتمثل في خفض الالتزامات الضريبية.
- عدم استخدام بلدان أو ولايات قضائية كـ "ملاذ ضريبي" لأغراض التهرب الضريبي.
- مراعاة المتطلبات الضريبية للولايات القضائية المعنية التي نعمل فيها عند إنشاء وهيكلة العمليات المرتبطة بأعمالنا وأنشطتنا التجارية.
- عدم اعتماد الترتيبات السرية التي تهدف إلى حظر الإفصاح أو تقديم التقارير إلى السلطات الضريبية.
- عدم اعتماد ترتيبات لرسوم نجاح محددة وفقاً لمزايا ضريبية.
- مراعاة اعتبارات التخطيط الضريبي طويل الأجل.
- عدم التلاعب بالتسعير بين الشركات لغرض وحيد يتمثل في التهرب الضريبي.
- تطبيق مبدأ السعر المحايد في إسناد الأرباح أو تحديد المكافآت عن معاملات الأطراف ذات العلاقة وفقاً للمبادئ التوجيهية للتسعير التحويلي الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتشريعات الضريبية المحلية المعمول بها.
- ضمان الالتزام الفعال بمتطلبات التبادل التلقائي للمعلومات.

تتحمل الإدارة العليا المسؤولية النهائية عن متطلبات الامتثال الضريبي للمجموعة وإعداد تقارير المعلومات، تحت إشراف مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة.

2. إدارة المخاطر

تتمتع جميع وحدات وكيانات المجموعة بفهم لعملية إدارة المخاطر الضريبية والضوابط ذات الصلة. تلتزم المجموعة بسياسة إدارة المخاطر التشغيلية فيما يتعلق بإدارة الضرائب من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها في قطر وفي جميع البلدان الأخرى التي لدى المجموعة وجود تشغيلي فيها.

- يتم نشر سياسات وإجراءات لإدارة المسائل الضريبية وتحديثها عند إجراء أي تغييرات في القوانين الضريبية حسب الضرورة.
- يجب تحديد أي منتج أو خدمة أو معاملة جديدة لها تأثير ضريبي وتقييمها وتحليلها، ووضع مبادئ توجيهية محددة للالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية. إذا لزم الأمر، ستطلب المجموعة المشورة من مستشاري الضرائب الخارجيين والسلطات المعنية لضمان الإدارة الحكيمة للمسائل الضريبية.
- تم وضع إجراءات للإبلاغ الضريبي ودفع الضرائب في كل ولاية قضائية ذات صلة.
- يقوم فريق الضرائب بإبلاغ الإدارة ومجلس الإدارة بجميع المسائل الضريبية الجوهرية عن طريق رئيس قطاع المالية للمجموعة.

3. الشفافية والإفصاحات

تدرك المجموعة أهمية إدارة أعمالها وفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة وستدير الضرائب والمسائل الضريبية عن طريق تعزيز الشفافية من خلال الأساليب التالية:

- الإفصاح عن المعلومات الضريبية في التقارير المالية وفقاً لمعايير مصرف قطر المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تتعاون المجموعة مع السلطات الضريبية في قطر وفي جميع الدول الأخرى ذات الصلة التي لها وجود تشغيلي فيها، وذلك يشمل تقديم المعلومات وفقاً لمتطلبات السلطات الضريبية.
- تخضع جميع الكيانات في مجموعة QNB للتدقيق الخارجي على المستوى الفردي للكيان على أساس سنوي، وتخضع بعض الكيانات في ولايات قضائية محددة للتدقيق كل ثلاثة أشهر أو على أساس نصف سنوي، وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISA). وكجزء من هذا التدقيق الخارجي، يتم احتساب الدخل والضرائب المؤجلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واللوائح الضريبية المعمول بها. ويتم التحقق من الإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية من قبل مدققي الحسابات. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب البيانات المالية، في بعض الولايات القضائية، موافقة المصرف المركزي أو السلطة النقدية المعنية في الولاية القضائية التي يعمل فيها الفرع قبل إصدارها.
- يتم أيضاً إعداد الإقرارات الضريبية الخاصة بكل بلد ومراجعتها والموافقة عليها من قبل كل إدارة فرع، بالتنسيق مع مستشاري الضرائب المحليين وإدارة المجموعة حسب الحاجة، ويتم تقديمها إلى كل سلطة ضريبية/ جهة تنظيمية.

4. الالتزام

يطبق QNB نص وروح القانون في جميع البلدان التي نعمل فيها. ومن هذا المنطلق، تحظر سياساتنا المساعدة أو التحريض على التهرب الضريبي، لأننا لا نريد تسهيل مثل هذه الأنشطة. ويواصل QNB تعزيز عملياته للمساعدة في ضمان عدم ارتباط خدماته ومنتجاته المصرفية بأي ترتيبات معروفة أو مشتبه بأنها تسهل التهرب الضريبي أو عدم ارتباطه بأي أغراض جريئة للتهرب الضريبي. وعلى هذا النحو، لا تهدف خدماتنا إلى التحايل أو المساعدة في التحايل على أي التزام بموجب القوانين الإلزامية (على سبيل المثال لا الحصر، تلك الصادرة عن دولة قطر أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وما إلى ذلك).

يطبق QNB مبادرات عالمية لتحسين متطلبات الشفافية الضريبية والامتثال الضريبي عبر مجموعة QNB مثل قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في الولايات المتحدة (FATCA) ومعيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية (المعروف أيضاً بمعيار الإبلاغ المشترك (CRS)).

يحتفظ QNB بإجراءات داخلية لمكافحة الجرائم المالية، بما في ذلك التهرب الضريبي، ولا نعتمد الإجراءات التي تسعى إلى تقويض الإبلاغ الضريبي عن معلومات الحسابات المالية. تهدف هذه المتطلبات أيضاً إلى منع البنك من ارتكاب أو تسهيل الجرائم الجنائية.

5. العملاء

لا يقدم QNB المشورة للعملاء بشأن المسائل الضريبية، مثل تقديم المشورة لهم حول كيفية إكمال نماذج الإقرار الذاتي.

يحظر QNB دعم أو مساعدة العملاء في برامج التهرب أو التحايل الضريبي التي تتعارض مع مقاصد القوانين المعمول بها. يؤكد QNB أن خدماته المصرفية غير مهيكلة بطريقة تُعزز أو تُمكّن الترتيبات المصرفية الخارجية للأغراض الضريبية. يُطلب من جميع عملاء QNB تقديم الشهادات الذاتية المناسبة للإقامة الضريبية.

تمت الموافقة على هذا البيان الضريبي من قبل مجلس الإدارة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)
صندوق بريد 1000، الدوحة، قطر
هاتف: 2444 4425 974+
فاكس: 3753 4441 974+

qnb.com